فلا يكون العالم حادثا بل قديما كما تقول الفلاسفة واحتمال ان يكون صانعا بالاختيار
فيكون العالم حادثا فيحتاج الى دليل اخر لاثبات حدوث العالم لتتميز من الفلسفي
المتدارك لكن في اثبات الصانع ادلة مهتدية الى الحدوث المنفرد انت عنه بالمعدلية
اليه فنقول صانع العالم اما ان يكون او حيه على وجه التعليل او الطبع او
الاختيار اذ جهات التاثير منحصرة في هذه الثلاث فان كان موثرا لا يخلوا اما
ان يمتنع منه الترك اولا والاول هو العلة والثاني هو الفاعل المختار والثاني اما يتوقف تاثيره
على وجود شرط وانتفا مانع اولا والاول الطبيعة والثاني العلة ثم نقول
لا جائز ان يكون تاثير صانع العالم فيه بالطبع ولا بالعلة لان تاثيره كذلك لا يجوز
ان يخصص ثلاث مثل ضرورة امتناع اختلاف معلول العلة الواحدة
ومطبوع الطبيعة الواحدة وصانع العالم قد خصص ثلاث مثل فتعين ان
يكون فاعلا بالاختيار فناخذ من هذا قياسا منتجا لمطلوبك فنقول العالم
موثر بالاختيار وكل موثر بالاختيار فهو حادث فالعالم حادث اما انه موثر
بالاختيار فلما علمت من ابطال التاثير بالعلة والطبيعة واما ان كل موثر
بالاختيار حادث فلان اختيار وجوده يستلزم سبق عدمه والا لزم تحصيل
الحاصل وتعلق الايجاد بالابدع كونه مسبوقا بالعدم فانت ترى كيف تاخر العلم
بحدوث العالم في هذه الطريقة عن العلم بوجود الصانع فاتضح الفرق بينها وبين
غيرها انتهى مع تلخيص شديد واقول انت اذا تاملت وجدت كل المتاخرين العلم
بحدوث العالم حدوثا زمانيا عن العلم باختيار صانعه لا عن العلم بثبوت صانعه
قلنا ما ذكرتم كلام النظم يجري على اي الطرق قلت هو الطريق الامكان
للمجرد أنزب خاتمة بعد الاتفاق على ان وجود الممكن بالفاعل اختلفوا في — [في الهامش: الاختلاف في مجعولية ماهية الممكن]
ماهيته فذهب المتكلمون وجزم به صاحب جمع الجوامع الى انها مجعولة
بمعنى ان كل ماهية بجعل الجاعل مطلقا اي بسيطة كانت او مركبة وذهب جمهور
الفلاسفة الى انها ليست بجعل الجاعل مطلقا بمعنى ان شيئا منها ليس بمجعول — [في الهامش: والمعتزلة مع]
وذهب بعضهم الى ان المركبات مجعولة دون البسائط استدل المتكلمون بوجوه
الاول ان كلا من المركبة والبسيطة ممكن لان الكلام فيه وكل ممكن محتاج الى
الفاعل لما مر من ان علة الاحتياج هي الامكان وهو ذاتي لها واعترض بان
الامكان نسبة فيقتضي التعدد فينافي البساطة فلا تكون الماهية البسيطة
من مشمولات المجعولية واجيب بان الامكان ليس نسبة بين اجزا الماهية
حتى يختص بالمركبة بل بين الماهية ووجودها لكونه عبارة عن عدم ضرورة الوجود
والعدم مع قطع النظر عن الوجود ولا يعقل عروض الامكان للماهية بسيطة
كانت او مركبة مع ملاحظته بتصور عروضه لها ومعنى كون الامكان ذاتيا لها

انها

مخطوطات جامعة الرياض

انها في نفسها بحيث اذا نسبها العقل الى الوجود وتعقل بينهما نسبة هي الامكان
وهذا المعنى كاف في الاحتياج الى الفاعل وقد اجيب ايضا بانه لو لم تكن البسيطة
مجعولة لم تكن المركبة مجعولة لانه اذا تقرر في الخارج جميع بسائط المركب حتى
الجزء الصوري من غير جاعل تقرر المركب ضرورة للانفكاك ويجوز ان يكون لكل جزء
تقرر ويتوقف تقرر المركب على تقرر المجموع كما تقولونه في مجموع التصورات
وتصور المجموع لانا نقول الفرق بين مجموع التصورات وتصور المجموع
بحسب الخارج غير معقول وانما ذلك بحسب العقل بان يتعلق بالامور المتعددة
تارة تصورات متعددة وتارة تصور واحد من غير ملاحظة التفاصيل واجيب
عن هذا الوجه بان معنى احتياج الممكن الى الفاعل ان وجوده ليس من ذاته بل
من الفاعل الثاني ان الفاعل لا بد ان يوثر في الماهية ويجعلها تلك الماهية في الخارج
حتى يتحقق الوجود لان ذات المعلول عند اتصافها بالوجود من الفاعل لا يجوز
ان تكون حاصلة في الخارج بكمالها بل لا بد ان يبقى شي منها يحصله الفاعل ولو هيئة
اجتماعية والا لكان المعلول متحققا سوا تحقق الفاعل اولا فلا يكون للفاعل تاثير
فيه ولا له احتياج الى الفاعل واجيب عن هذا ايضا بانه لا يدل الا على ان ماهية
المعلول لا تكون حاصلة متحققة بدون الفاعل والحصول والتحقق هو الوجود وهذا
لا ينافي كونها متقررة في نفسها من غير احتياج لها الى الفاعل والا انا نشبه له هذا فيها الثالث
انه لا تتقرر الماهية في الخارج بذاتها فيكون تقررها فيه بالفاعل ضرورة ولا معنى
لمجعولية الماهية سوى هذا واجيب عنه ايضا بانه ان اريد بالتقرر التحقق والثبوت
فهو الوجود وان اريد كون الماهية في نفسها تلك الماهية في الخارج فلم ياتوا بما يدل
على ذلك بالفاعل اذا علمت هذا علمت ان الوجوه الثلاثة على تقدير تمامها لا تفيد
الا كون حصول الوجود لها واتصافها به بالفاعل واما استدلالهم بان النزاع في
ان للعلة جعلا وتاثيرا في الممكن فالمجعول اما الماهية او الوجود او اتصاف الماهية
بالوجود او انضمام الاجزا بعضها الى بعض في المركب ضامنة وكل من الامور الاربعة
ماهية من الماهيات فيكون المجعول هو الماهية فقد اجيب عنه بان النزاع
انما هو في الماهيات التي هي حقائق الاشيا لا فيما صدقت هي عليه من الافراد وما ذكر
انما اقتضى ان يكون المجعول ذلك البعض الذي هو من افراد ماهية الاتصاف مثلا
والوجود الخاص الذي هو من افراد ماهية الوجود وكذا الاتصاف والانضمام واستدل — [في الهامش: استدلال القائلين بعدم مجعولية الماهية]
القائلون بعدم مجعولية الماهية بانه لو كان الانسان انسانا لو كان بالفاعل لارتفع
بارتفاعه فيلزم ان لا يكون الانسان انسانا على تقدير عدم الفاعل وهو محال واجيب
عنه بانه ان اريد انه يلزم ان يكون الانسان ليس بانسان بطريق السلب فلا
نسلم استحالته فان عند ارتفاع الفاعل يرتفع الوجود وتبقى الماهية معدومة

Copyright © King Saud University